جمعية لـ٢٥ ألف بحار سوري

| طرطوس- الوطن

احتفل في طرطوس ظهر أمس بإطلاق الجمعية البحرية السورية التي أشهرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالقرار ١٥١٩ لعام ٢٠١٩ بناء على اقتراح من محافظة طرطوس وقد تزامن الإطلاق مع يوم البحارة العالمي الذي يصادف الخامس والعشرين من حزيران من كل عام.

وذكر أمين سر الجمعية احمد عثمان أن الجمعية التي تشمل أعمالها محافظتي طرطوس واللاذقية تهدف لرعاية مصالح البحارة السوريين الذين وصل عددهم وفق إحصائيات المديرية العامة للموانئ إلى خمسة وعشرين ألفاً وتمثيل هذه المصالح والسعي لتوسيع فرص العمل في مجال العمل البحري ورفع مستوى العاملين فيه، فيما أكدت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل عفراء أحمد أهمية هذه الجمعية الأهلية في العمل ضمن محافظتين بحريتين يعمل أبناؤهما على السفن التي يملكها آلاف البحارة.

بدوره تحدث القبطان علي سالم الجندي القائم بأعمال الجمعية عن الرؤى التي يملكها مجلس إدارة الجمعية في مجال تطوير واقع البحارة وتقريب العلاقة بينهم وبين أصحاب السفن وزيادة فرص العمل وتحسين مؤهلات البحارة وتأكيد التزامهم بالعمل المميز وتطبيق شعار (الواجبات قبل الحقوق).

وفي ختام الحفل تم توزيع الدروع وشهادات التكريم للعديد من الشخصيات والفعاليات المميزة التي كان لها الدور الكبير في قطاع النقل البحري على مدى العقود الماضية.

نشير أخيراً إلى أن هذه الجمعية مختلفة تماماً عن غرفة الملاحة البحرية السورية حيث إن الغرفة صادرة بقانون منذ عام ٢٠٠٦ وتضم في عضويتها أصحاب السفن والوكالات البحرية وشركات تموين السفن ولها أهداف عديدة تختلف عن أهداف الجمعية.

مدينة السيارات... سنة وتكون جاهزة

سليمان لـ«الوطن»: ٢١٥ ألف ليرة للمتر والوكلاء يطالبون بالتخفيض

| جلنار العلي

كشف معاون مدير مدينة معارض السيارات في مدينة الدوير في ريف دمشق غاندي سليمان عن تمديد مهلة الاكتتاب على مقاسم السيارات ١٥ يوماً بعد أن كان من المقرر انتهاؤها يوم الخميس القادم، مبيناً أن عدد المقاسم التي تم الاكتتاب عليها نحو ١٦ مقسماً بمساحة ٥٠ ألف متر مربع، من مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع المفروض بيعها ضمن الدراسة، متوقعاً أن يتم بيع كل المقاسم في المهلة المحددة.

وأشار سليمان في تصريحه لـ«الوطن» أن مساحة المدينة المتعاقد عليها حالياً ٨٠ هكتاراً، وستصل في مراحلها كافة إلى ٢٠٠ هكتار، تشمل المقاسم والحدائق والأملاك العامة، لافتاً إلى أنه تم تحديد سعر المتر المربع الواحد ب٢١٥ ألف ليرة، مشيراً إلى أن وكلاء السيارات وأصحاب المعارض طالبوا بتخفيض السعر إلى الحد الأدنى، مضيفاً: نحرص على إطلاعهم على الدراسة بما يحقق مبدأ التشاركية معهم بصفتهم وكلاء شركات عالمية.

لافتاً إلى أن الدراسة قيد الإنجاز من مؤسسة الإسكان العسكرية وتحتاج إلى شهر من تاريخ المباشرة، علماً أنه تم البدء بها منذ نحو الأسبوع، مضيفاً: من المتوقع أن تكون المدينة جاهزة في مدة أقصاها سنة.

وأكد سليمان أنه تم البدء بتنفيذ مبنى إداري بموقع المدينة، كما تم البدء بترحيل الأنقاض والإشغالات الزراعية في المنطقة، لافتاً إلى التوجيه بالبدء بالبنى التحتية للمشروع، ومشيراً إلى أن المدينة تشمل صالات لبيع السيارات وقطع التبديل وللصيانة بمختلف المساحات، كما تضم كل المباني الإدارية الخاصة بتمليك السيارات وترسيمها، إضافة إلى مضمار حلبة لتجريب السيارات، مضيفاً: كما يوجد بنوك ونافذة واحدة ومركز شرطة، إضافة إلى الفعاليات التجارية والترفيهية والاقتصادية والمعارض الدولية للسيارات، بحيث يكون مشروعاً تجارياً واستثمارياً متكاملاً.

ولفت سليمان إلى وجود توجيه لجميع أصحاب معارض السيارات الموجودة ضمن مدينة دمشق والريف المحيط بها بمنع بيع وشراء السيارات إلا ضمن مدينة معارض السيارات بعد أن يتم إنجازها، معتبراً أنها المشروع الأول في البلد لكونها مدينة مختصة بالسيارات ستؤدي إلى إزالة كل الإشغالات على الأرصفة ضمن مدينة دمشق.

نوع خاص من الحصانة للمعلمين.. بانتظار حصانة للطلاب

وزير التربية: لا توقيف للمدرسين والمعلمين بعد الآن إلا بعد الرجوع للتربية

التعميم إجراء احترازي وخطوة كبيرة في تحصين الكوادر التربوية ضد الدعاوى الكيدية

| محمود الصالح

بيّن وزير التربية عماد العزب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التعميم الذي أصدره وزير العدل بخصوص كيفية التعاطي مع الشكاوي على المدرسين والمعلمين جاء نتيجة تنسيق عالي المستوى بين وزارتي التربية والعدل لخلق نوع من الحصانة القانونية للمدرسين والمعلمين ووضع حد لبعض الأشخاص وهم قلة قليلة ممن يحاولون التطاول على بعض المدرسين والمعلمين، مضيفاً: توجد وللأسف الشديد قلة من الطلاب ونتيجة وجود ضبط واضح للعملية الامتحانية بشكل خاص والتربوية بشكل عام لم تناسبهم هذه الحالة فحاولوا التطاول على الكوادر التربوية، وعندما فشلوا في ذلك توجهوا إلى بعض المحاكم لتقديم الشكاوي الكيدية التي تهدف لإرباك العملية التربوية والضغط على الزملاء المدرسين والمعلمين.

وأوضح العزب أن ذلك اقتضى أن يكون هناك تنسيق بين الوزارتين بحيث يتم حصر أي ادعاء على مدرس أو معلم من خلال المحامي العام الأول أو المحامي العام في المحافظة حسب الحال. وإذا تبين أن الشكوى ذات مضمون تربوي ولا يوجد فيها أي جانب جنائي أو جنحي فيتم إحالتها إلى مدير التربية المختص لمعالجتها وفق القوانين التربوية وذلك بالتنسيق مع المحامي العام، أما إذا كان لها جانب جنائي أو جنحي فلا يصدر مذكرة توقيف بحق المدرس أو المعلم كما يجري سابقاً، بل يتم التواصل مع مدير التربية المختص للحصول على المعلومات الدقيقة حول الموضوع وأن يكون الموضوع بيد المحامي العام حصرا.

وأشار العزب إلى أنه وقبل صدور هذا التعميم كان يتم تقديم معروض أمام القاضي وفي حال أي شبه جنائية أو جزائية يصدر القاضي مذكرة التوقيف بحق الشخص مباشرة، مضيفاً: الآن لن تصدر أي مذكرة توقيف بحق أي من الزملاء في الكوادر التربوية إلا بعد الرجوع إلى مدير التربية المختص للاستيضاح عن الموضوع، ولم يعد اعتماد القضاء في هذا الجانب على ما يدعيه المدعي.

وأكد وزير التربية أن هذه الخطوة مهمة جداً في سبيل تحصين المدرسين والمعلمين، لمواجهة كل من تسول له نفسه التطاول على أي من المدرسين والمعلمين، منوهاً بأن هذا الإجراء لم ولن يكون مقتصراً على العملية الامتحانية بل هو شامل لكل مفاصل العملية التربوية. حيث لا توقيف لأي معلم أو مدرس إلى بعد الرجوع إلى مدير التربية المختص بالتنسيق مع المحامي العام.

وأشار العزب إلى أن هذا الإجراء لا يعني انتشار الدعاوي ضد الكوادر التربوية بشكل كبير مطلقا. بل الهدف منه عمل احترازي لأننا لا ننتظر حتى تتفشى هذه الظاهرة، ثم نبحث لها عن حلول، والحقيقة أن الدعاوي ضد المدرسين والمعلمين في الوقت الحالي هي قليلة جداً وتكاد لا تذكر.

وكان وزير العدل قد أصدر تعميماً طلب فيه من المحامين العامين وقضاة النيابة العامة، اتباع مجموعة من الإجراءات في حال تقديم الشكاوى أو الادعاء الشخصي بحق أحد من المعلمين أو المدرسين وحصر دراسة الشكاوى والادعاءات الشخصية بالمحامي العام الأول أو المحامي العام في المحافظة حسب الحالة. وفي حال تبيّن أن الشكوى تتعلّق بمخالفة تربوية ناشئة عن العمل الوظيفي تحال الشكوى إلى مدير التربية في المحافظة لمعالجتها أو تكليف الرقابة الداخلية، بالتحقيق أو استكمال إجراءاتها القانونية.

وأما إذا تبيّن جدية الادعاء وأن المخالفة المنسوبة تنطوي على جرم جزئي جنائي أو جنحي شائن، فإن المحامي العام يقدر الإجراءات اللازمة للتحقيق من الضابطة العدلية مباشرة أو من مساعديها، ويتابع الإشراف على التحقيقات بما يضمن العدالة دون المساس بحسن سير العملية التربوية.

وأكد وزير العدل في التعميم حرص الوزارة على عدم المساس بكرامة المعلم وجلال الرسالة التي يعمل لأجلها وبضرورة التعامل معه بكل احترام، وهذا يأتي عملاً بأحكام المادة العاشرة وما يليها من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

منوهاً بأنه وجواباً لكتاب وزارة التربية عن تعرض العديد من المعلمين لشكاوى كيدية بسبب مخالفات منسوبة إليهم ناشئة عن عملهم الوظيفي وبأن إجراءات التحقيق الأولية التي يجريها مساعدو الضابطة العدلية معهم تتم أحياناً في المدارس والمؤسسات التربوية أو بعد استدعائهم بطريقة تنعكس سلباً على العملية التربوية وتنال من كرامة المعلم، ووفقاً للمادة ٢٣ من قانون المحاكم المسلكية التي نصت صراحةً أنه لا يجوز ملاحقة أحد العاملين أمام القضاء بجرم ناشئ عن العمل قبل إحالته إلى المحكمة المسلكية وفقاً لأحكام هذا القانون.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحصانة ينتظر أيضاً أن يكون هناك حصانة للطلاب الذي تعرض عدداً منهم بالضرب من قبل الاساتذة «المحصنين» ذاتهم، في عدة حوادث اضطرت التربية لاتخاذ إجراءات صارمة بحق الآساتذة الذين فرغوا جن غضبهم بطلاب ومنهم أطفال.

المربيات والمكدوس السوري تنال شهادة التذوق العالمية في بروكسل باسم «ست الكل»

حصلت «ست الكل» السورية على شهادة التذوق العالمية لمنتجات (المكدوس والمربيات) في بروكسل يوم أمس الأول، وهي شركة متخصصة بتصنيع الكونسروة وفق الطريقة السورية الأصيلة وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية، وتم تثبيت أن المكدوس هو منتج سوري، علماً بأن «ست الكل» هي علامة تجارية لمجموعة أيان محدودة المسؤولية السورية (No Name) وهي شركة معتمدة الجودة في التصنيع الغذائي.

رئيس مجلس الإدارة محمود عبد الحميد أكد أن هذا الحدث مهم جداً لسورية، نظراً لأهمية الحدث، وهو يوم المذاق العالمي في بلجيكا الذي تنظمه شركة (Best for the Test)، ويضم ممثلين عن كبرى شركات الأغذية العالمية من أوروبا وأميركا وآسيا، وقد تمكن المنتج السوري الأصيل من فرض حضوره القوي بنيله شهادة التذوق العالمية للمكدوس والمربيات.

من جانبه، أثنى مدير الشرق الأوسط للشركة المنظمة محمد إدلبي على مشاركة منتجات سورية في اليوم العالمي للتذوق، وسط حضور لافت لشركات عالمية كبرى من ١٣٠ بلداً، منوهاً بأن الشركة لها سمعة عالمية مرموقة، وهي حيادية، إذ يتم منح شهادة التذوق وفقاً للتقييم الحسي لجهة مذاق المنتج وأصالته، وهي الشهادة الأولى في العالم، ويتم منح الشهادة بعد اختبار أعمى، من دون معرفة اسم المنتج والبلد، من قبل ٢٠٠ طاه عالمي وخبير تذوق، ويجري التقييم المعهد الدولي للمذاق، مشيداً بنيل المربيات والمكدوس السوري هذه الشهادة.

٨ حالات غش بالسماعات في آداب دمشق

الشعال لـ«الوطن»: ٥٠ ألف طالب يتقدمون لامتحانات ٤٥٠ مادة

١٨ ألف طالب استفادوا من مرسوم المستنفدين وتقدموا للامتحانات

| فادي بك الشريف

بينت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق فاتنة الشعال لـ«الوطن» أن هناك انخفاضاً واضحاً في حالات الغش بالكلية، وذلك نتيجة الإجراءات الامتحانية المشددة والتعليمات التوجيهية الصادرة وتشديد الرقابة على الامتحانات في ظل وجود عدد جيد من المراقبين ناهيك عن الاعتماد على طلاب الدراسات العليا وإلزامهم بـ٣٠ جلسة مراقبة امتحانية لكل طالب من الطلاب.

وبينت الشعال أنه تم ضبط ١٨ حالة غش وتلاعباً امتحانياً فقط منذ بدء الامتحانات بـ٧ حزيران الجاري، علماً أنه تم ضبط ٨ حالات غش باستخدام السماعات وأجهزة الجوال وذلك من أصل الرقم الإجمالي المضبوط عقوبتها تختلف حسب طبيعة الحالة ومدى الاستفادة من الجوال في المقرر الامتحاني المقدم.

واعتبرت عميدة كلية الآداب أن هذا الرقم انخفض بشكل كبير عن امتحانات الفصل الماضي الذي بلغت فيه حالات الغش أكثر من ٤٥ ضبطاً خلال الفترة ذاتها و٢٥٠ ضبطاً امتحانياً السنة الماضية، ولا سيما مع الأعداد الطلابية الكبيرة المتقدمة للامتحان في الكلية التي تصل إلى ٥٠ ألف طالب وطالبة يتقدمون إلى نحو ٤٥٠ مقرراً امتحانياً هذا الفصل.

مضيفة: إن سبب انخفاض حالات الغش يأتي نتيجة التزام الأساتذة رؤساء القاعات بالجلسات، والتزام أمناء القاعات وطلاب الدراسات العليا، إضافة إلى الجولات الامتحانية المستمرة من الإدارة، مع وجود كاميرات المراقبة أيضاً، موضحة أن ذلك ينعكس إيجاباً على مستوى النتائج.

وأوضحت الشعال أنه تم تصدير نتائج أكثر من ٤٠ مقرراً امتحانياً خلال فترة الامتحانات وذلك يعود للتحضير الجيد لامتحانات التعليم المفتوح إضافة إلى الدورة الامتحانية الثالثة (الدورة الصيفية)، علماً أن امتحانات المفتوح تبدأ بعد يومين من نهاية امتحانات الدورة الحالية الثانية ضمن النظام الفصلي المعدل، لافتة إلى أن نسبة المواد التقليدية في الكلية تصل إلى ٤٥ بالمئة، وما تبقى مواد تقليدية في مختلف سنوات الدراسة، مضيفة: حتى الآن لم تصدر أي نتيجة نسبة النجاح فيها دون الـ٢٠ بالمئة.

وأوضحت عميدة الآداب أن عدد الطلاب المستنفدين المتقدمين إلى الامتحانات وصل إلى ١٨ ألف طالب وطالب استفادوا من مرسوم رئيس الجمهورية الخاص بالمستنفدين ومنحهم دورتين امتحانيتن، مشيرة إلى أن الكلية قدمت لهم جميع التسهيلات والمستلزمات ناهيك عن تبسيط إجراءات التسجيل لمختلف الطلاب، وصولاً إلى تقديم الامتحانات بالشكل المطلوب، مع متابعة يومية لواقع الامتحانات وتلافي أي خلل قائم.

ولفتت الشعال إلى وجود رضى كبير عن مركز خدمة المواطن في كلية الآداب والتسهيلات المقدمة من المركز، كما أن التسجيل عن بعد حقق الغاية المرجوة منه، مبينة وضع خطة للتوسع بعمل المركز ومختلف الخدمات المقدمة، علماً أن المركز يهدف إلى تسهيل مهمة الطالب في الحصول على أي وثيقة جامعية، حتى يتم تقديم الطوابع.

وأكدت الشعال أنه تمت إضافة ٥ كوات للمصرف العقاري خارج مركز خدمة المواطن، علماً أنه هناك ٣ كوات داخل المركز، مشيرة إلى التوجه مستقبلاً نحو زيادة عدد الموظفين داخل المركز، لافتة إلى عدم وجود أي مشكلات حاصلة حول آلية التسجيل.

كلام رسمي جداً

وزارة العدل: إيقاف عمل لجنة تثبت ملكية المباني لعدم تسمية قاضٍ عار من الصحة

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد ٣١٧٤ تاريخ ٢٣/٦/٢٠١٩ تحت عنوان: «٨٤٠ عقاراً آيلاً للسقوط في حمص» البواب لـ«الوطن»: توقف عمل لجنة التوصيف والتثبت من ملكة المباني لعدم تسمية قاض من (العدل) وبعد إطلاع السيد المحامي العام بحمص نبين لكم الآتي:

تم تسمية رئيس محكمة البداية المدنية في عدلية حمص لرئاسة لجنة التوصيف والتثبت من ملكية المباني المتضررة وملكية المقتنيات الخاصة والأنقاض بموجب القرار رقم ١٩٨٦١ تاريخ ١٢/١٢/٢٠١٨، لكن السيد محافظ حمص طلب ترشيح قاض عقاري لرئاسة اللجنة المذكورة بموجب كتابه رقم ٩٦ و١٠/٥ تاريخ ٨/٥/٢٠١٩، وبناء عليه كلف السيد وزير العدل القاضي العقاري مصطفى الخطيب رئيساً للجنة موضوع كتاب السيد محافظ حمص بموجب الكتاب رقم ٢٠١٤/ل تاريخ ١٠/٦/٢٠١٩.

وبالتالي ما جاء على ذكره في المقال المذكور لجهة توقف عمل اللجنة أو إيقاف تنفيذ العقد لعدم تسمية قاض عار عن الصحة، وكان جديراً برئيس مجلس مدينة حمص بيان واقع عمل اللجنة والتأكد من المعلومات المتعلقة لجهة وزارة العدل قبل الإدلاء بها كونها تمس شريحة واسعة من المواطنين.

مديرة المكتب الصحفي
ميساء جمول